



التوزيع: محدود  
E/ESCWA/SD/1993/WG.1/15  
٩ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣  
ARABIC  
الأصل: بالعربية

الأمم المتحدة  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اجتماع فريق خبراء بشأن وضع سياسات وبرامج  
خاصة بالمسنين في منطقة الاسكندرية  
٢١-٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٣  
القاهرة

CONFIDENTIAL COMMISSION  
ON AGING

OCT/13 1993

CONFIDENTIAL DOCUMENT SECTION

أوضاع المسنين في  
الأردن

إعداد

عاطف عضيبات  
جامعة اليرموك، الأردن

- الآراء الواردة في هذه الورقة هي آراء المؤلف ولا تعكس بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية  
والاجتماعية لغربي آسيا.

- صدرت دون تحرير رسمي.

# **أوضاع المسنين في الأردن:-**

## **ملخص الدراسة**

يتضح من هذه الدراسة ان زيادة اعداد المسنين في المجتمع الاردني ليست مقصورة على الزيادة المطلقة لعدادهم في المجتمع بل انها تتضمن خلال زيادة نسبتهم الى المجموع الكلي للسكان، الامر الذي جذب الاهتمام لدى الباحثين والدارسين لقضية المسنين بطريقة غير مألوفة في مجتمعنا من قبل.

والحقيقة ان التحولات الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي شهدتها المجتمع الاردني خلال العقود الأربع الأخيرة كان لها الأثر الواضح في بلوغ قضية المسنين في مجتمعنا، وجعلها تحتل مكانة لا يمكن معها الاستمرار في تجاهل الحاجات النفسية والاجتماعية والاقتصادية للمسنين من جهة، والمشكلات التي تواجههم من جهة أخرى. ولقد كان من أبرز هذه التحولات التي شهدتها المجتمع الهجرة من الريف الى المدينة وما صاحبها ويصاحبها من تحولات في النسق الاجتماعي بشكل عام وفي تركيب الاسرة ومكانة المسنين فيها بشكل خاص، هذا بالإضافة الى ظاهرة ارتفاع معدلات العمر المقدر للسكان في المجتمع الاردني نتيجة للتحسن المستمر في الوضاع الصحية والعلجية.

ولقد كان واضحا من نتائج هذه الدراسة ايضا انه في الوقت الذي كانت فيه الاسرة هي المؤسسة الوحيدة التي تقدم الخدمات والرعاية لفئة المسنين في المجتمع الاردني، أصبحت الان، ونظرا للتغير الحاصل في تركيبها وانتقالها من النمط المتمدد الى النمط النووي، غير قادرة بمفردها على تأمين الرعاية والخدمات اللازمة لهذه الفئة، مما جعل دور العجزة ومؤسسات العناية بالمسنين تظهر في المجتمع الاردني ويزداد انشاؤها من جهة وتزداد اعداد اللاجئين اليها من جهة أخرى. وهذه المؤسسات التي لم تكن مألوفة في مجتمعنا من قبل والتي وان كانت تتلقى بعض المساعدات من القطاع الرسمي (الحكومي)، الا انها بصورة اساسية مؤسسات غير حكومية تتولى تقديم الرعاية والخدمات للمسنين بطريقة تطوعية وخيرية.

اما فيما يتعلق بالخدمات والبرامج التي يقدمها القطاع الرسمي للمسنين في المجتمع الاردني فقد أظهرت نتائج هذه الدراسة ان قوانين الاحوال الشخصية وقوانين الضمان الاجتماعي وقوانين التقاعد الوظيفي لها الأثر الواضح في تقديم

الحد الادنى من الضمانات والرعاية لغالبية المسنين في المجتمع الاردنى. لكن التزايد المستمر في اعداد السكان بشكل عام وفي نسبة المسنين الى المجموع الكلى للسكان بشكل خاص قاد الحكومة في عام ١٩٨٦ الى تأسيس صندوق المعونة الوطنية الذي بدأ يتولى تقديم الكثير من الخدمات والبرامج لفئة المسنين في المجتمع الاردنى.

وفي نهاية التحليل توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات العملية التي من شأنها الارتقاء بمستوى الخدمات والبرامج التي تقدم لفئة المسنين في المجتمع الاردنى.

## مقدمة الدراسة واهدافها ومنهجيتها

ان ما حققته البشرية خلال العقود الماضية من تقدم علمي في كافة المجالات بشكل عام وفي مجالات العلوم الطبية والصحية بشكل خاص ترتب عليه زيادة واضحة في اعداد الاشخاص الذين يعيشون حتى مراحل متقدمة من العمر. والحقيقة ان ظاهرة الزيادة المطلقة في اعداد الاشخاص الذين يعيشون حتى بعد سن الستين من العمر من جهة وزيادة نسبتهم الى العدد الكلى للسكان من جهة أخرى قادت الى اهتمام عالمي واقليمي ووطني لم يسبق له مثيل بظاهرة المسنين في المجتمع (١). وضمن هذا الاطار تأتي هذه الدراسة للوقوف على ظاهرة المسنين في المجتمع الاردنى وذلك بهدف معرفة العوامل демографية وغير الديموغرافية التي تؤثر على تزايد نسبة المسنين في المجتمع الاردنى من جهة وتحديد دور القطاع غير الرسمي، ولا سيما الاسرة في توفير الدعم والخدمات للمسنين في هذا المجتمع من جهة أخرى، بالإضافة الى استعراض وتقييم السياسات والبرامج والخدمات الخاصة بهم وتأثير تزايد نسبتهم على هذه المشاريع، واخيراً تطمح هذه الدراسة الى تقديم بعض التوصيات العملية المتعلقة بقضايا المسنين.

وهذه الدراسة تستخدم المنهج التحليلي (Analytical Approach) في تناول ظاهرة المسنين في المجتمع الاردنى معتمدين بذلك على بيانات ومعلومات جاهزة اعيد تركيبها وتوظيفها لخدمة اهداف هذه الدراسة من جهة وعلى بعض الدراسات والادبيات السابقة المتعلقة بظاهرة المسنين في المجتمع الاردنى من جهة اخرى .

واثناء عملية التحليل تستفيه هذه الدراسة من منهج العلوم المتداخلة (Interdisciplinary Approach) الذي يتطلب فهم طبيعة الظاهرة المدروسة من جوانبها المختلفة والاستفادة من مختلف حقول المعرفة لفهم طبيعة العلاقات الجدلية والتفاعلية التي تحكم الظاهرة موضوع الدراسة.

### الحالة العامة للمسنين في الأردن: خلفية ديمografية

تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أنه في عام ١٩٥٠ كان هناك في العالم ما يقرب (٢٠٠) مليون من الأشخاص الذين بلغوا سن الستين أو تجاوزوها، وارتفع هذا العدد إلى (٣٥٠) مليوناً في عام ١٩٧٥، وتدل تقديرات الأمم المتحدة إلى أن هذا العدد سيبلغ (٥٩٠) مليوناً في عام ٢٠٠٠ ثم يتجاوز (١١٠٠) مليون بحلول عام ٢٠٢٥، أي بزيادة مقدارها (٢٢٤٪) منذ ١٩٧٥. ومن المتوقع أن يزيد مجموع عدد سكان العالم خلال نفس الفترة من (١٤) بليون إلى (٨٢) بليون، أي بزيادة مقدارها (١٠٪). وهكذا سيشكل المسنون نسبة (١٢.٧٪) من سكان العالم بعد ٣٥ سنة اعتباراً من الآن (٢). وبنفس هذه التقديرات تشير إلى أن عدد سكان العالم في عام ٢٠٢٥ سيصبح ثلاثة أمثال ما كان عليه في عام ١٩٥٠، وعدد السكان الذين يبلغون من العمر (٦٠) سنة فأكثر سيصل إلى ستة أمثال ما كان عليه في عام ١٩٥٠، أما فئة السكان من (٨٠) سنة فأكثر فسيبلغ (١٠) أمثال ما كان عليه في عام ١٩٥٠ (٣).

وفيما يتعلق بتوزيع المسنين في مناطق العالم المختلفة فتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن (٥٢٪) من الذين بلغوا سن الستين أو تجاوزوها كانوا يعيشون في البلدان النامية في عام ١٩٧٥. ونظراً لتباطؤ معدلات الزيادة، فإنه يتوقع أن يعيش أكثر من (٦٠٪) من جميع المسنين في العالم في البلدان النامية مع حلول عام ٢٠٠٠، كما يتوقع أن تبلغ هذه النسبة ما يقرب من ثلاثة أرباع مجموع السكان (٧٢٪) مع حلول عام ٢٠٢٥، وفي نفس هذه المناطق، فإنه يتوقع أن تزيد نسبة السكان الذين بلغوا ستين سنة أو أكثر من (٦٪) في عام ١٩٧٥ إلى (٧٪) في عام ٢٠٠٠ ثم إلى (١٢٪) في عام ٢٠٢٥ (٤).

اما في المجتمع الأردني (موضوع هذه الدراسة) فقد اشارت تقديرات مصادر

الام المتحدة الى ان حجم فئة المسنين لفئة الاكثر من (٦٠) عاما وفئة الاكثر من (٦٥) عاما قد تزايد خلال السنوات الماضية بصورة ملحوظة، حيث بلغت نسبتهم بالنسبة للمجموع الكلي للسكان على النحو التالي:-

جدول (١)

نسبة المسنين لفئة اكبر من ٦٠ عاما وفئة الاكثر من ٦٥ عاما  
في المجتمع الاردني للسنوات من ١٩٥٠-٢٠٠٠ \*

السنة	اكثر من ٦٠ عاما	اكثر من ٦٥ عاما	عدد السكان (بالف)
١٩٥٠	%٤.١	%٢.٤	١٢٣٧
١٩٧٠	%٤.٠	%٢.٥	٢٢٩٩
١٩٨٥	%٤.٢	%٢.٧	٣٥٦
١٩٩٠	%٤.٧	%٣.١	٤٢٨٢
٢٠٠٠	%٧.٤	%٤.٨	٦٤٦١

\* المصدر: محمد بشر شريم، الشيخوخة: أساليب تطور جوانب، جمعية عمال المطبع التعاوني، ١٩٩٢، ص (٣٩).

ويلاحظ من هذا الجدول (١) ان نسبة المسنين لفئة اكبر من ٦٠ عاما تتضاعفت تقريبا خلال الخمسين سنة الماضية، حيث كانت تشكل (٤.٤٪) من المجموع الكلي للسكان في عام ١٩٥٠ وستصبح (٤.٧٪) في عام ٢٠٠٠، وكذلك الحال بالنسبة لفئة الاكثر من (٦٥) عاما التي كانت تشكل ما نسبته (٤.٢٪) من المجموع الكلي للسكان في عام ١٩٥٠ والتي ستتضاعف (اي هذه النسبة) لتصبح (٤.٨٪) في عام ٢٠٠٠.

وحتى تتضح الصورة العامة للمسنين في المجتمع الاردني، قام الباحث برصد نسبة المسنين للفئات: من (٦٥-٦٤ عاما) و (٦٥-٦٩ عاما) وفئة السبعين عاما فاكثر بالنسبة للجنسين في المجتمع الاردني وذلك خلال العشر سنوات الاخيرة (١٩٨٣-١٩٩٢). ولقد اعتمدت عملية الرصد هذه على احصاءات وتقديرات دائرة الاحصاءات العامة التي جاءت على النحو التالي:-

جدول رقم -٢

توزيع فئات اعمار المستنين من الجنسين في المجتمع الاردني

خلال العشر سنوات الاخيرة ١٩٩٢-١٩٨٣ (بالملايين نسمة) X

السنة	المجموع الكلي للسكان	فتنة السكان من 64-60		فتنة السكان من 60-55		فتنة السكان من 55-50		فتنة السكان من 50-45		فتنة السكان من 45-40		فتنة السكان من 40-35		فتنة السكان من 35-30		فتنة السكان من 30-25		فتنة السكان من 25-20		فتنة السكان من 20-15		فتنة السكان من 15-10																																																			
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث																																																
١٩٨٣	2495.3	15.2	16.7	10.6	31.9	11.2	21.8	16.8	17.9	34.7	88.4	12.2	11.4	34.0	17.6	16.4	2595.1	1984	13.6	12.9	37.6	19.6	18.0	2693.7	1985	10.6	42.5	21.6	20.9	26.5	34.7	17.9	16.8	21.8	11.2	10.6	31.9	15.2	16.7	10.6	31.9	11.2	21.8	16.8	17.9	34.7	88.4	12.2	11.4	34.0	17.6	16.4	2595.1	1983																			
١٩٨٤	2595.1	19.6	18.0	12.9	37.6	19.6	37.6	13.6	10.6	34.7	88.4	11.4	11.4	34.0	17.6	16.4	2595.1	1984	12.9	12.9	37.6	19.6	18.0	2693.7	1985	11.8	44.7	21.9	22.8	28.0	44.7	21.9	22.8	28.0	14.6	13.4	39.1	20.4	18.7	2796.1	1986	11.8	44.7	21.9	22.8	28.0	44.7	21.9	22.8	28.0	14.6	13.4	39.1	20.4	18.7	2796.1	1986																
١٩٨٥	2693.7	18.0	12.9	12.9	37.6	19.6	37.6	13.6	12.9	34.7	88.4	11.4	11.4	34.0	17.6	16.4	2595.1	1984	13.6	12.9	37.6	19.6	18.0	2693.7	1985	11.8	44.7	21.9	22.8	28.0	44.7	21.9	22.8	28.0	14.6	13.4	39.1	20.4	18.7	2796.1	1986	11.8	44.7	21.9	22.8	28.0	44.7	21.9	22.8	28.0	14.6	13.4	39.1	20.4	18.7	2796.1	1986																
١٩٨٦	2796.1	18.7	12.7	13.4	39.1	20.4	20.4	13.4	13.4	44.7	88.4	11.4	11.4	34.0	17.6	16.4	2595.1	1984	13.4	13.4	39.1	20.4	18.7	2796.1	1985	11.8	44.7	21.9	22.8	28.0	44.7	21.9	22.8	28.0	14.6	13.4	39.1	20.4	18.7	2796.1	1986	11.8	44.7	21.9	22.8	28.0	44.7	21.9	22.8	28.0	14.6	13.4	39.1	20.4	18.7	2796.1	1986																
١٩٨٧	2896.8	22.0	22.0	23.0	30.0	15.6	15.6	14.4	14.4	48.1	123.1	12.0	12.0	33.0	17.6	16.4	2595.1	1984	14.4	14.4	45.0	23.0	22.0	3001.0	1988	11.8	46.4	22.7	23.7	29.0	48.1	23.4	24.7	30.0	15.6	14.4	45.0	23.0	22.0	3001.0	1988	11.8	46.4	22.7	23.7	29.0	48.1	23.4	24.7	30.0	15.6	14.4	45.0	23.0	22.0	3001.0	1988																
١٩٨٨	3001.0	19.8	19.8	20.0	30.0	15.6	15.6	14.4	14.4	48.1	123.1	12.0	12.0	33.0	17.6	16.4	2595.1	1984	14.4	14.4	45.0	23.0	22.0	3001.0	1988	11.8	46.4	22.7	23.7	29.0	48.1	23.4	24.7	30.0	15.6	14.4	45.0	23.0	22.0	3001.0	1988	11.8	46.4	22.7	23.7	29.0	48.1	23.4	24.7	30.0	15.6	14.4	45.0	23.0	22.0	3001.0	1988																
١٩٨٩	3111.0	22.8	22.8	23.95	46.81	14.84	14.84	14.84	14.84	49.9	127.67	12.0	12.0	33.0	17.6	16.4	2595.1	1984	14.84	14.84	46.81	23.95	22.8	3111.0	1989	11.8	49.9	24.37	25.53	30.96	49.9	24.37	25.53	30.96	16.12	14.84	46.81	23.95	22.8	3111.0	1989	11.8	49.9	24.37	25.53	30.96	49.9	24.37	25.53	30.96	16.12	14.84	46.81	23.95	22.8	3111.0	1989																
١٩٩٠	3453.0	26.8	26.8	30.4	57.2	15.1	15.1	15.1	15.1	61.1	151.5	12.0	12.0	33.0	17.6	16.4	2595.1	1984	15.1	15.1	57.2	30.4	26.8	3453.0	1990	11.8	64.7	35.2	29.5	37.6	64.7	35.2	29.5	37.6	21.8	15.8	69.0	38.8	30.2	3888.0	1990	11.8	64.7	35.2	29.5	37.6	64.7	35.2	29.5	37.6	21.8	15.8	69.0	38.8	30.2	3888.0	1990	11.8	64.7	35.2	29.5	37.6	64.7	35.2	29.5	37.6	21.8	15.8	69.0	38.8	30.2	3888.0	1990
١٩٩١	3453.0	19.9	19.9	20.4	40.8	13.2	13.2	13.2	13.2	61.3	171.3	12.0	12.0	33.0	17.6	16.4	2595.1	1984	13.2	13.2	40.8	20.4	19.9	3453.0	1990	11.8	64.7	35.2	29.5	37.6	64.7	35.2	29.5	37.6	21.8	15.8	69.0	38.8	30.2	3888.0	1990	11.8	64.7	35.2	29.5	37.6	64.7	35.2	29.5	37.6	21.8	15.8	69.0	38.8	30.2	3888.0	1990	11.8	64.7	35.2	29.5	37.6	64.7	35.2	29.5	37.6	21.8	15.8	69.0	38.8	30.2	3888.0	1990
١٩٩٢	3912.0	20.9	20.9	21.3	41.3	13.7	13.7	13.7	13.7	62.5	172.5	12.0	12.0	33.0	17.6	16.4	2595.1	1984	13.7	13.7	41.3	21.3	20.9	3912.0	1992	11.8	64.2	33.3	30.9	36.1	64.2	33.3	30.9	36.1	20.7	15.4	72.2	41.3	30.9	4012.0	1992	11.8	64.2	33.3	30.9	36.1	64.2	33.3	30.9	36.1	20.7	15.4	72.2	41.3	30.9	4012.0	1992	11.8	64.2	33.3	30.9	36.1	64.2	33.3	30.9	36.1	20.7	15.4	72.2	41.3	30.9	4012.0	1992

\* المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، المملكة الاردنية الهاشمية، عمان، الاعداد من ٣٤-٤٣ لـ ١٩٨٣-١٩٩٢.

ويلاحظ من الجدول السابق (الجدول رقم ٢) ان هناك تزايداً مطرداً في اعداد المسنين في المجتمع الاردني، وان هذا التزايد ليس فقط في زيادة العدد المطلق للمسنين، بل ايضاً في زيادة نسبتهم الى المجموع الكلي للسكان. لهذا فان العوامل الديمografية المتمثلة في زيادة العدد المطلق للمسنين من جهة وزيادة نسبتهم الى المجموع الكلي للسكان من جهة اخرى لعبت دوراً اساسياً في جذب الاهتمام لدى الباحثين والدارسين لقضية كبار السن في المجتمع الاردني بطريقة غير مألوفة في مجتمعنا من قبل (٥).

وبالاضافة الى العوامل الديمografية فان هناك الكثير من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والصحية (العوامل غير الديمografية) التي كان لها الاثر الواضح في بلوغ قضية المسنين في المجتمع الاردني وجعلها تحتل مكانة لا يمكن معها الاستمرار في تجاهل الحاجات النفسية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الفئة السكانية من جهة، والمشكلات المختلفة التي تواجه المسنين من جهة اخرى. ومن بين اهم هذه العوامل غير الديمografية التي كان لها اثر واضح على قضية المسنين في المجتمع الاردني ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة وما صاحبها ويصاحبها من تحولات في تركيب الاسرة ومكانة المسنين فيها وظاهرة ارتفاع معدلات العمر المقدر للسكان في هذا المجتمع.

## الهجرة من الريف الى المدينة

لقد شهد الاردن خلال العقود الاربعة الاخيرة تحولاً جذرياً يتضمن خلال ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة. فقبل اربعة عقود، اي في عام ١٩٥٠، كان سكان الريف الاردني يمثلون (٦٥٪) من سكان البلاد، وفي عام ١٩٦٠ أصبح الريفيون يشكلون (٦٠٪) من السكان، وانخفضت نسبة سكان الريف عام ١٩٧٠ الى (٥٦٪) من مجموع السكان ووصلت هذه النسبة انخفاضها لتصل الى (٤٤٪) في عام ١٩٨٠،اما في عام ١٩٨٩ فقد اصبح سكان الريف الاردني لا يمثلون اكثراً من (٣٠٪) من مجموع السكان(٦). وما يزيد في خطورة هذه الظاهرة التي يشهدها الريف الاردني ان الغالبية العظمى من الريفيين يهجرن الريف ويتوجهون الى المدن للاستقرار فيها

بشكل دائم وليس مجرد العمل هناك لفترة من الوقت والعودة الى مسقط الرأس، فقد أكدت الدراسات ان نسبة قليلة من الريفيين المهاجرين يفكرون فعلًا بالعودة الى مجتمعهم الأصل<sup>(7)</sup>.

والحقيقة ان هذه الظاهرة (ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة) كان لها اثر واضح على قضية المسنين في المجتمع الاردني، وذلك لأن طبيعة الحياة الاجتماعية في الريف وخاصة فيما يتعلق بأدوار ومكانة المسنين في الاسرة الريفية تختلف بصورة جوهرية عن تلك الحياة في المدينة. ففي الوقت الذي كان يتمتع فيه المسنون بمكانة اجتماعية متميزة في الاسر الريفية الممتدة، نجدهم يفقدون هذه المكانة في الاسر الحضرية التي غالباً ما تكون اسرًا نووية. ثم ان المسن في الاسرة الريفية الممتدة كان بمثابة رب لاسرتة المباشرة وأسرة أو اسر ابنائه الذكور، وعادة ما كان المسن في مثل هذه الاسر بمثابة المرشد والموجه لاسرتة وأسر ابنائه. مما كان له الاثر البالغ في درء الخطر الذي يمكن ان يتربص بالمسنين. ولهذا فان المسنين لم يكونوا يمثلون مشكلة في الماضي عندما كان يعيش غالبية الاردنيين في المناطق الريفية لأن الاسرة بصورتها الممتدة كانت تحتضنه وترعاهم من جهة وتستفيد من توجيهاتهم وارشاداتهم وخبراتهم في الحياة وتعقيداتها من جهة اخرى. وبشكل خاص كان احفاد المسنين يعملون على خدمة اجدادهم ليستمروا في حياة يسودها الاحترام والعطاف والحبة والراحة النفسية والاطمئنان، مما كان له الاثر الكبير في صحة ابدانهم وانفسهم. وبال مقابل كان المسنون يلعبون دوراً جوهرياً في توجيهه وارشاد الابناء والاحفاد وغرس العادات الحسنة في نفوسهم وترسيخ قواعد الفضيلة وحب الخير، بالإضافة الى ما لهم من دور واضح في نقل التراث واستمرار العادات والتقاليد وسرد الحقائق التاريخية من جيل الى جيل بامانة وعلى السليقة بدون تعقيدات او مآرب أخرى.

غير ان الانتقال من حياة الريف الى حياة المدينة ابرز قضية معاناة المسنين الذين وجدوا انفسهم في ظل النظام الاجتماعي الجديد القائم على نمط الاسر النووية في مواجهة واقع يتطلب اعالتهم والاهتمام بهم. لذلك فان الانتقال من نظام الاسر الكبيرة الممتدة الى الاسر النووية الصغيرة كان لها الاثر السلبي الواضح على تفاقم مشكلة المسنين في المجتمع الاردني. فالاسرة الممتدة التي كانت في الماضي تعز

وتحترم باجلال المسنين من اعضائها، تحولت مع الوقت الى اسر نووية صغيرة اخذت تدفع المسنين من اعضائها الى الانسلاخ عنها والى قضاء آخر سني اعمارهم في عزلة ووحدة يترقبون الموت خارج نطاق اسرهم، مما جعل دور العجزة ومؤسسات العناية بالمسنين تظهر في المجتمع الاردني ويزداد انشاؤها ويزداد عدد اللاجئين اليها خوفا من غاللة الضياع والاهمال الاجتماعي او الاسري. وساعد في ذلك تفكك الروابط الاسرية وانهصار الناس ولهثهم وراء الامور الحياتية واهتمام كل فرد بشؤونه الخاصة. هذا بالإضافة الى معاناة غالبية الافراد في المجتمع من تعقيدات الحياة التي تزداد يوما بعد يوم وخروج المرأة الى العمل حيث كانت في السابق هي المعنيبة بخدمة الكبار بالتعاون مع النساء داخل الاسرة الواحدة المتعدة.

ومن العوامل غير الديمografية الاخرى والتي كان لها اثر واضح على قضية المسنين تلك المتعلقة بظاهرة ارتفاع معدلات العمر المقدر للسكان في المجتمع الاردني وذلك نتيجة للتطور العلمي في شتى مجالات الحياة وخاصة تلك المتعلقة بالتطور العلمي في المجال الصحي. ففي الاردن اشارت تقديرات دائرة الاحصاءات العامة الى ان العمر المتوقع للفترة (١٩٨٥-١٩٨٠) هو (٦٤) عاما للمرأة و (٦٠) عاما للرجل وهو أعلى من المعدل العالمي الذي بلغ خلال هذه الفترة (٥٩.٦) عاما واعلى كذلك من المعدل في العالم العربي الذي بلغ خلال هذه الفترة (٥٥) عاما (٨).

## دور القطاع غير الرسمي في توفير الدعم للمسنين في المجتمع الاردني

تتمحور مشاكل المسنين في المجتمع الاردني، مثل اي مجتمع آخر، حول عدم قدرتهم في الاعتماد الكلي على الذات في اشباع حاجاتهم الاساسية. ولهذا فان المسن في كثير من الاحيان يحتاج للمساعدة، حيث غالبا ما تسيطر عليه مشاعر الخوف من جانب ومشاعر الاحباط من جانب آخر، وذلك لاسباب تتعلق ب الكبر السن وضعف القدرة الجسمية والحركية والشعور بالوحدة خاصة اذا توفي الزوج وتفرق الابناء. والحقيقة ان الاسرة التي كانت وحتى الماضي القريب هي المؤسسة الوحيدة التي تقدم

العون والمساعدة والرعاية للمسنين في المجتمع الاردني اصبحت الان وبحكم التحولات الاقتصادية والاجتماعية غير قادرة بمفردها على توفير الدعم اللازم للمسنين من افرادها.

لقد شهد المجتمع خلال العقود الاخيرة الكثير من التحولات الاجتماعية والاقتصادية حيث نجد ان ما كان مستهجننا وغير لائق في ما مضى يعد مقبولا ولا يشكل شذوذًا في الاوقات الحالية. في ما يتعلق بقضية المسنين بشكل خاص، كان من المستهجن وغير المقبول ان يعيش المسن لوحده وأبناؤه موجودون لكننا اليوم نرى مثل هذه الحالة في اكثر من اسرة وعلى اكثر من مستوى، ولم تكن هناك مشكلة تتعلق بالمسنين فيما مضى لأنهم كانوا يشكلون قيادة الاسرة وصانعي القرار فيها. لقد كان موقع المسنين في تركيب الاسرة يأتي اولا في المقدمة، وكانت كلمتهم هي العليا والنافذة اذ كانوا يتربعون على عرش الاسرة الممتدة بأجنبتها المختلفة حيث كانوا يشكلون المظلة للاسرة بما فيها من رجال ونساء ينضوي تحت سلطتهم اجيال الابناء والاحفاد، يعملون جميعهم على احترام الكبار وتنفيذ قراراتهم التي تتناول كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية بحيث يستمر عطاء اكثراهم دون توقف حتى نهاية الحياة.

لكن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي مر بها المجتمع الاردني خلال العقود الاخيرة تركت الكثير من الآثار الواضحة ليس فقط على تركيب ووظائف الاسرة ودور ومكانة المسنين فيها بل ايضا على اتجاهات افراد المجتمع نحو المسنين ورعايتهم. فالاسر التي اعتادت على التعاون عندما كانت اسراً ممتدة تحولت مؤخرا لأسر نووية تنوء باعبائها اذا ما تعرضت لبعض المشاكل. وفي نظر الكثير من افراد المجتمع الاردني انحصر دور المسن ولم يعد منتجا واصبح عبئا لما تتطلبه رعايته من خدمة مكثفة. أما فيما يتعلق بسهولة المواصلات فقد ساعدت في دفع افراد الاسرة من الشباب للخروج في طلب العلم او العمل، الأمر الذي جعل المسنين يعيشون لوحدهم بعيدين عن اولادهم في فترة هم احوج ما يكونون لهم.

ان هذه العوامل بالإضافة الى ازدياد اعباء الحياة الاقتصادية ومشكلة صغر حجم المساكن الحديثة قادت الى ظهور مؤسسات جديدة غير الاسرة تتولى تقديم العون والمساعدة للمسنين في المجتمع الاردني. وهذه المؤسسات مثل دور العجزة

وجمعيات ومؤسسات العناية بالمسنين غالبا ما يشرف عليها القطاع الأهلي غير الحكومي. والحقيقة أن مثل هذه المؤسسات أخذة في الانتشار ويزداد مع الوقت عدد اللاجئين إليها خوفا من غائمة الضياع والاهمال الاجتماعي والسريري. ولغايات هذه الدراسة قام الباحث بمسح لثل هذ المؤسسات لمعرفة عددها ومدى انتشارها وطبيعة الخدمات التي تقدمها للمسنين. ولقد كانت نتيجة هذا المسح واضحة في الجدول رقم .(٢)

### جدول رقم (٣)

#### المؤسسات الأهلية الخاصة برعاية المسنين في المجتمع الأردني #

الخدمات المقدمة	الطاقة الاستيعابية	موقع المؤسسة	سنة التأسيس	أسم المؤسسة
جميع انواع الرعاية والعناية الداخلية، اضافة الى الخدمات الصحية، العلاج الطبيعي والارشاد النفسي	١٥.	الجويدة / عمان	١٩٧١	١. جمعية الاسرة البيضاء
رعاية مؤسسية وطبية	.٢٥	الزرقاء	١٩٦٥	٢. الجمعية الخيرية الارشودكسيّة
رعاية مؤسسية وطبية	.٢٠	الزرقاء	١٩٨٤	٣. جمعية البيت الإسلامي الخيرية
كافية الخدمات الايوائية والطبية والنفسية	١٠٠	عمان	١٩٧٩	٤. جمعية ارسالية المحبة
رعاية مؤسسية وطبية	.١٢	عمان	١٩٦٥	٥. جمعية الكنيسة الانجليزية
رعاية مؤسسية وطبية	.٤٠	عمان	١٩٧٩	٦. جمعية الارمن الشرقيّة

# المصدر : وزارة التنمية الاجتماعية، الأردن، ١٩٩٣ م

ولقد اشارت بعض الدراسات الى ان نسبة المسنين الذين يحتاجون الى رعاية ومساعدة خارج نطاق الاسرة بلغت في عام ١٩٨٦ ما نسبته ٥٪ من المجموع الكلي للمسنين الذين تجاوزت اعمارهم ستين عاماً و من المقدر ان تصل هذه النسبة الى (١٠٪) في عام ١٩٩٥ و تتجاوز ذلك مع نهاية هذا القرن<sup>(٩)</sup>. وهذا مؤشر سلبي ينذر بالخطر على مستقبل الرعاية والرعاية الاسرية الخاصة بالمسنين في المجتمع الاردني.

## السياسات والبرامج والخدمات التي تقدم للمسنين في المجتمع الاردني

لقد اتسمت الحضارة العربية الاسلامية والتي يعتبر المجتمع الاردني جزءاً منها باحترامها وتقديرها للمسنين بصفتهم آباء او امهات او اقارب، لذا فانهم احتلوا في هذه الحضارة مكانة مرموقة وبنيت مكانتهم هذه على اساس انهم رجال ونساء تدين لهم الامه بالفضل والعرفان بالجميل. وعبر تاريخها الطويل، فإن الحضارة العربيه الاسلاميه لم تتعامل مع المسنين على اساس انهم فئة خاصة او اصحاب قضية تحتاج الى جهود او برامج او خدمات خاصة بهم، ولذلك لأنهم يعيشون ضمن نطاق الاسر الممتده التي كانوا بمثابة المرشدين وال媿جهين لها من جهة ووضع احترام وتقدير أبنائهم واحفادهم من جهة اخرى. لكن الحال تغير في المجتمع بشكل عام وفي المجتمع الاردني بشكل خاص واصبح ينظر الى فئة المسنين بإهتمام كبير على اعتبار انها فئة خاصة تحتاج الى برامج وخدمات خاصة وخارج نطاق الاسرة. وهذا الاهتمام بقضية المسنين على اعتبار انهم فئة خاصة تحتاج الي خدمات وبرامج خاصة يمكن رده الى العوامل التالية:-

- ١) تحسن الوضع الصحي العام الذي ادى الى ارتفاع العدد المطلق للمسنين في المجتمع الاردني من جهة وزيادة نسبتهم الى المجموع الكلي للسكان من جهة اخرى.
- ٢) اختلاف تركيب الاسر والاتجاه نحو الغاء مفهوم الاسره الممتده.
- ٣) تقديم مفهوم الضمان الاجتماعي.

- ٤) ظهور تشريعات جديدة تتعلق بسن التقاعد وخاصه في الدول المتقدمه.
- ٥) ظهور المسنين كقوى ضاغطه مؤثره على الحياة السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه.
- ٦) التقدم الحاصل في الدراسات والبحوث المتعلقة بالمسنين.
- ٧) وجود تنظيمات اجتماعية تحاول الاستفاده من امكانات وخبرات المسنين في المجتمع.

ويتضح اهتمام الاردن بقضية المسنين في مجتمع من خلال استجابته الواضحة للجهود الدوليه والاقليميـه الرامية الى تبني قضية المسنين حيث شارك في مؤتمر فيينا بورقة عمل اعتمدـت كوثيقة المؤتمر وذلك عام ١٩٨٢، كما شارك في المؤتمر الثاني في اوكرانيا بورقة عمل تتبعـية عام ١٩٨٥، وعلى المستوى الاقليمي شارك الاردن في مؤتمر تونس (الذـي نادى بضرورـة وضع استراتيجـية عـربـيـه للمـسـنـينـ فيـ الوـطـنـ العـرـبـيـ) عام ١٩٨٢ بورقة عمل ايـضاـ. وهذا الاهتمام الوطني بقضـيةـ المـسـنـينـ فيـ المـجـتمـعـ بدـأـ يـنـعـكـسـ عـلـىـ طـبـيعـةـ السـيـاسـاتـ وـالـبرـامـجـ وـالـخـدـمـاتـ المـقـدـمـةـ لـفـتـةـ المـسـنـينـ فيـ المـجـتمـعـ الـارـدـنـيـ. وتـتـضـحـ هـذـهـ السـيـاسـاتـ وـالـبرـامـجـ وـالـوطـنـيـةـ المـتـعـلـقـةـ بـالـمـسـنـينـ فيـ المـجـتمـعـ الـارـدـنـيـ منـ خـلـالـ القـوـانـينـ وـالـاـنـظـمـهـ وـالـتـشـرـيـعـاتـ التـالـيـةـ:-

- ١- التزام الابناء: يلزم قانون الاحوال الشخصـيـهـ المـعـمـولـ بهـ فيـ الـارـدـنـ والـمـسـتـمـدـ اـسـاسـاـ مـنـ الشـرـيـعـةـ اـسـلـامـيـهـ جـمـيعـ الـابـنـاءـ الذـكـورـ انـ يـدـفـعـواـ لـوـالـدـيـهـمـ نـفـقـاتـ تـكـفـيـ لـاعـالـتـهـمـ اـذـاـ ماـ اـتـضـحـ حاجـةـ الـوـالـدـيـنـ لـذـلـكـ،ـ وـلـمـحـكـمـةـ اـنـ تـقـرـرـ مـتـىـ يـكـونـ اـنـسـانـ مـحـتـاجـاـ وـفقـ الـظـرـوفـ السـائـدةـ عـنـ اـقـامـةـ الدـعـوـىـ.
- ٢- نظام الضمان الاجتماعي: يستحق الافراد الذين عملوا خارج الدوائر الرسمـيـةـ لـالـدـوـلـةـ روـاتـبـ تقـاعـديـهـ اـذـاـ بـلـغـواـ سـنـ الـسـتـينـ مـنـ الـعـمـرـ لـذـكـورـ وـسـنـ الـخـامـسـهـ وـالـخـمـسـيـنـ لـلـانـاثـ.

٣- نظام التقاعد للموظفين: يستحق الموظف الذي يمضي في خدمة الحكومة (٢٠) سنة او اكثر راتبا تقاعديا يتحدد بعدد سنوات الخدمة، و تستحق المرأة هذا الراتب اذا امضت في الخدمة (١٥) سنة فأكثر. ويحال على التقاعد تلقائيا كل موظف امض في الخدمة (٤٠) سنة وكل موظف بلغ الستين من عمره ما لم يقرر مجلس الوزراء خلاف ذلك، ويتقاضى العسكريون رواتب تقاعديه على اسس مماثلة.

٤- الدعم المالي المباشر: تقدم الحكومة الاردنية ممثله بوزارة التنمية الاجتماعية (مديرية الدفاع الاجتماعي) دعما ماليا سنويا للمسنين الذين يتلقون الرعاية المؤسسية في مراكز خاصة بالمسنين تديرها الهيئات التطوعية. بالإضافة الى هذا الدعم الذي تقدمه وزارة التنمية الاجتماعية الى الهيئات التطوعية الخاصة بالمسنين، فإن الوزارة اسست في عام ١٩٨٧ دار الرعاية الاجتماعية في مدينة معان في جنوب المملكة بهدف رعاية المسنين والمتسلولين. و مما يجدر ذكره ايضا ان وزارة التنمية الاجتماعية تشرف على برنامج الاسر المضيفة للمسنين المتشردين مقابل معونه شهرية تدفع لتلك الاسر من حساب تم تخصيصه لهذا البرنامج.

ونظرا للتزايد اعداد السكان في المجتمع الاردني بشكل عام وزيادة اعداد المسنين بشكل خاص ارتات الحكومة الاردنية انه بالإضافة الى ما تقدمه للمسنين من دعم مالي مباشر وما تضمنه لهم من خلال نظام الضمان الاجتماعي ونظام الموظفين المتقاعدين وقانون الاحوال الشخصية فانه لا بد من ايجاد مؤسسة وطنية تتولى رعاية المسنين وتقديم الخدمات الضروريه لهم. وترجمة لهذه السياسه تأسس صندوق المعونه الوطني الذي بدأ يلعب دورا واضحا في تأمين مستقبل افضل للمسنين في المجتمع الاردني. وهذا الصندوق الذي تأسس عام ١٩٨٦ يعد احد الانجازات الرئيسة في القطاع التنموي الاجتماعي ويهدف بصورة اساسيه الى تأمين حياة افضل لفئات خاصة من المواطنين المحتاجين. وتعتبر فئات المسنين من اهم الفئات المستهدفه ببرامج الصندوق وذلك من اجل تأمين حياة كريمه لهذه الفئه بطريقه يجعل مرحلة

الشيخوخه اكثر متعه واستقرارا. وت تكون الموارد المالية للصندوق من المخصصات المرصوده في قانون الميزانه العامه من الاموال التي يتم تحصيلها من اقتطاعات الخدمات الاجتماعيه الضريببيه، ومن التبرعات والهبات التي تقدمها اي جهة رسمية او اهلية بعد موافقة مجلس الوزراء.

والواقع ان صندوق المعونه الوطنيه يولي عناية خاصة لفئة المسنين في المجتمع الاردني سواء اكانوا افرادا ام زوجين مسنين بلا معين، او لهم ابناء دون سن الثامنة عشره. وهذا الصندوق يقدم المساعدات الشهريه الماليه المتكررة للمسن او المسنه او لклиهما اذا كانا يكونان اسره صغيره وليس لهما مورد رزق او اقارب مكلفين شرعا لتمكينهم من تأمين مستلزمات حياة مناسبة لهم. اما فئات المسنين خارج هذا الاطار، فإن الصندوق يرعاهم حاليا ويقدم لهم الرعاية الصحيه المجانيه بالمستوى الذي يقدم لكافة المواطنين المشمولين بالتأمين الصحي. وفي الدراسة الهامة "دور صندوق المعونه الوطنيه في تأمين مستقبل للسادة المسنين في المجتمع الاردني لخص خليل الفاعوري الخدمات التي تقدمها صندوق المعونه الوطنيه لفئة المسنين في المجتمع الاردني على النحو التالي (١٠):-

١- المعونة النقدية المتكررة: وهي معونه نقدية تصرف شهريا للفئات المتسلقه بحيث لا تقل عن عشرين دينار للأسره المؤلفه من فرد واحد وتصل في حدتها الاعلى لمجموع افراد الاسره الى اربعين دينارا، وتقديم مثل هذه المعونه للمسنين سواء ا كانوا يشكلون اسرة منفردة او مودعين لدى اسر بديلة.

وقد بلغ عدد المسنين الذين يتلقون معونه نقدية شهرية حتى نهاية ١٩٨٨ (٢٧٤٨) حاله ينفق عليهم شهريا حوالي خمسين الف دينارا موزعين في مناطق المملكة المختلفة على النحو التالي:-

الرقم	المكتب	عدد الحالات	عدد افراد الاسر	المبالغ المخصصة الشهريه
١	عمان	٢٧٢	٦٩٤	٥١١٨ دينارا
٢	وادي الاردن	١٩١	٥٢١	٣٤٩٤ دينارا
٣	معان	١٥٦	٢٧٤	٢٢٧٦ دينارا
٤	الشوبك	.٧٧	١٦٥	١٢٢١ دينارا
٥	وادي موسى	١١٧	٢٨٦	٢٢٧٠ دينارا
٦	الطفيلة	.٨٩	٢٥.	١٥٦٩ دينارا
٧	العقبة	١.٣	٣٢٨	٢٤٦٢ دينارا
٨	الكرك	.٥٧	١٣٢	١.٦١ دينارا
٩	الزرقاء	١٦.	٤.٥	٢٣٨٠ دينارا
١٠	مادبا	١٥٢	٤٧٦	٣.٤٦ دينارا
١١	الكوره	١٨٤	٢٠٧	٢٩٦٩ دينارا
١٢	اربد	٤٩٢	١٢٥٢	٨٩٥٣ دينارا
١٣	سمر	١٢٧	٢٢٢	٢٠.٨٤ دينارا
١٤	البلقاء	.٨٩	٣.٥	١٥٩٢ دينارا
١٥	عجلون	.٦٥	٢٥.	١٢٤ دينارا
١٦	جرش	.٩٣	٣٤٥	١٦٢ دينارا
١٧	المفرق	٢٠.	٧١٦	٤٢٧٥ دينارا
١٨	صباحا	١٢٤	٢٧.	٢٢٩٥ دينارا
	المجموع	٢٧٤٨	٧.٩٨	٥٠.٣٥ دينارا

٢- المعونة النقديه الطارئة : وتصرف بحد اعلى يصل الى مئة دينار ولمرة واحدة في حالة وفاة معيل الاسرة او مرضه او اعتقاله او في حالات النكبات والكوارث الطبيعية. والهدف من هذه المعونه هو تأمين المستلزمات الملحة في حاجات الاسرة الاساسيه فيما اذا لم بهذه الاسره عارض غير متوقع جعلها في وضع يتسم بالاحتياج الملح وذلك ريثما يتم اتخاذ الاجراءات اللازمه للانتفاع من المعونة النقديه المتكرره الى مشاريع التأهيل المهني التي ينفذها الصندوق.

٣- التأهيل الجسماني : كتركيب اطراف صناعية او سمعاءات اذن او اجهزة شلل او سيارة معاقة او غير ذلك من الاجهزة التي تساهم في تحسين قدرات الفرد واستغلالها الى اقصى حد ممكن وتهيئته للعمل المفيد، ويمكن ان تصل تكلفة مثل هذا التأهيل الى ستمائة دينار للحالة الواحدة وتقدم مثل هذه المعونة للأسر التي لا يزيد دخلها عن مائة دينار شهريا وقد بلغ عدد المسنيين المنتفعين من مشاريع التأهيل الجسماني منذ نشأة الصندوق في ١٩٨٦/١٠/١ حتى نهاية عام ١٩٨٨ (٢٢) حالة تشكل ما نسبته (١١٪) من مجموع الحالات المنتفعه في هذه الفترة، وقد بلغت تكلفتها (١٤٢٤) ديناراً شكلت ما نسبته (٧٪) من مجموع الانفاق.

٤- التأهيل المهني: يقوم صندوق المعونة الوطنية بتقديم التمويل اللازم للفئات المستحقة للمعونة لادارة مشاريع صغيره تلائم قدرات ورغبات وخبرات الافراد القادرين على ادارة مثل هذه المشاريع وذلك تكريسا للاعتماد الذاتي في كسب الرزق لدى المنتفعين من هذه المشاريع. وتقدم مشاريع التأهيل المهني للأسر التي لا يزيد دخلها عن ثمانين دينار شهريا، ويمكن ان يصل تمويل الصندوق للمشروع الواحد الى ثلاثة آلاف دينار اردني. وتمويل مشاريع التأهيل المهني بناء على الاسس التالية:-

أ- مالا يزيد عن ٣٥٪ من تكلفة المشروع هبه.

ب- مالا يقل عن ٦٥٪ من تكلفة المشروع قرض يسدد على اقساط شهرية متساوية في مدة لا تتجاوز عشرة سنوات.

ويبدأ التسديد بعد مرور مده لا تزيد عن سنة من تاريخ تسلم المشروع، بعد ان يكون المشروع قد استقر في انتاجيته ومربوده.

وقد بلغ عدد المسنيين المنتفعين من مشاريع التأهيل المهني منذ نشأة الصندوق بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١ حتى نهاية عام ١٩٨٨ م (٢٧) منتفعا يشكلون نسبة (٥٠٪) من مجموع الحالات المنتفعه خلال هذه الفترة

والبالغة (٢٠١) حالة. كما بلغ مجموع الانفاق على مشاريع المسنين (٢١٤٠٠) دينارا تشكل نسبة (٥٪١١) من مجموع الانفاق الكلي على مشاريع التأهيل المهني خلال هذه الفترة والبالغ (١٨٥٤٠٩) دينارا.

٥- التأمين الصحي: يقوم صندوق المعونه الوطنيه بالتوصيه لوزارة الصحة بصرف بطاقات تأمين صحي لغير المقتدرین من المواطنین بما فيهم المسنین وفقا لاحکام نظام التأمين الصحي المعمول به حالیا، كما يقوم الصندوق ايضا بالتوصیه باعفاء ذوي الدخل المحدود من نفقات المعالجة في المستشفيات الحكومية ومستشفى الجامعة الاردنية ومدينة الحسين الطبية وفق التعليمات.

## الخلاصة والتوصيات:

### الخلاصة:

يتضح من هذه الدراسة ان زيادة اعداد المسنین في المجتمع الاردني ليست مقصورة على الزيادة المطلقة لعددهم في المجتمع بل انها تتضمن خلال زيادة نسبتهم الى المجموع الكلي للسكان، الامر الذي جذب اهتمام لدى الباحثین والدارسين لقضية المسنین بطريقة غير مألوفة في مجتمعنا من قبل.

والحقيقة ان التحولات الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي شهدتها المجتمع الاردني خلال العقود الاربعه الاخیره كان لها الاثر الواضح في بلورة قضية المسنین في مجتمعنا، وجعلها تحتل مكانة لا يمكن معها الاستمرار في تجاهل الحاجات النفسيه والاجتماعية والاقتصادية للمسنین من جهة، ومشكلات التي تواجههم من جهة اخرى. ولقد كان ابرز هذه التحولات التي شهدتها المجتمع الاردني الهجرة من الريف الى المدينة وما صاحبها ويصاحبها من تحولات للنسق الاجتماعي بشكل عام وفي تركيب الاسرة ومكانة المسنین فيها بشكل خاص، هذا بالإضافة الى ظاهرة ارتفاع معدلات

العمر المقدر للسكان في المجتمع الاردني نتيجة للتحسن المستمر للأوضاع الصحية والعلجية.

ولقد كان واضحا من نتائج هذه الدراسة ايضا انه في الوقت الذي كانت فيه الاسره هي المؤسسه الوحيدة التي تقدم الخدمات والرعاية لفئة المسنين في المجتمع الاردني، اصبحت الان، ونظرا للتغير الحاصل في تركيبها وانتقالها من النمط المتمد الى النمط النموي، غير قادره بمفردها على تأمين الرعاية والخدمات اللازمه لهذه الفئة، مما جعل دور العجزه ومؤسسات العناية بالمسنين تظهر في المجتمع الاردني ويزداد انشاؤها من جهة وتزداد اعداد اللاجئين اليها من جهة اخري. وهذه المؤسسات التي لم تكن مألهوفه في مجتمعنا من قبل والتي وان كانت تتلقى بعض المساعدات من القطاع الرسمي (الحكومي) الا انها بصوره اساسيه مؤسسات غير حكومية تتولى تقديم الرعاية والخدمات للمسنين بطريقه تطوعيه وخيريه.

اما فيما يتعلق بالخدمات والبرامج التي يقدمها القطاع الرسمي للمسنين في المجتمع الاردني فقد اظهرت نتائج هذه الدراسة ان قوانين الاحوال الشخصيه وقوانين الضمان الاجتماعي وقوانين التقاعد الوظيفي لها الاثر الواضح في تقديم الحد الادنى من الضمانات والرعايه لغالبيه المسنين في المجتمع الاردني. لكن التزايد المستمر في اعداد السكان بشكل عام وفي نسبة المسنين الى المجموع الكلي للسكان بشكل خاص قاد الحكومة في عام ١٩٨٦ الى تأسيس صندوق المعونة الوطنيه الذي بدأ يتولى تقديم الكثير من الخدمات والبرامج لفئة المسنين في المجتمع الاردني.

## التوصيات

- ١- ان ظاهره الزيادة المستمرة في عدد المسنين من السكان سواء على المستوى المطلق او النسبي تستوجب ان يصاحبها تدخلات حكوميه في المجالات الاقتصادية والاجتماعيه والصحيه لضمان النمو المتوازن والتنمية المتكاملة بحيث تتخذ الاجراءات اللازمه لاصلاح او تفادي الاختلالات بين الفئات العمرية.

- ٢- توصي هذه الدراسة ان تكون السياسات والبرامج المتعلقة بفئة المسنين موضع اهتمام كبير على نطاق المجتمع وليس مجرد مسألة رعاية لقليله ضعيفة.
- ٣- ترى هذه الدراسة انه من الضروري ان لا ينظر الى حالة المسنين بمعزل عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية الشاملة السائدة في المجتمع، بل ينبغي النظر الى المسنين بوصفهم جزءا لا يتجزء من السكان مثل النساء والشباب والمعوقين والعمال والنازحين، بحيث ينبغي اعتبارهم عنصرا هاما وضروريا في عملية التنمية على كافة المستويات داخل المجتمع.
- ٤- ترى هذه الدراسة انه ينبغي ان توفر السياسات والبرامج الخاصة بالمسنين الفرصة امامهم للمساهمة المستمرة في نظام الاسرة والقرابة ولتقديم الخدمات التطوعية في المجتمع، وان توفر لهم ايضا الفرصة لضمان النمو المستمر من خلال التعليم الرسمي وغير الرسمي وكذلك اتاحة الفرصة امامهم للتعبير عن الذات من خلال الفنون والانشطة الرياضية والترفيهية، وايضا من خلال المساهمة في النشاط السياسي بوصفهم مواطنين مطلعين.
- ٥- ينبغي ايجاد نوع من التنسيق المستمر بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تقدم الخدمات والبرامج لفئة المسنين في المجتمع.
- ٦- يجب ان تركز برامج التثقيف الاسري على اهميه رعاية المسنين صحيا واجتماعيا ونفسيا وفي تثقيف الاهل في كيفية رعايتهم.
- ٧- توصي هذه الدراسة باجراء تعديلات على تشريعات النظام التقاعدي في الاردن بحيث يتضمن
- ان يكون التقاعد اختياريا (ما امكن)
  - رفع سن التقاعد للذكر والانثى حتى سن ال ٦٥ عاما.
- ٨- ترى هذه الدراسة انه ينبغي شمول المسنين من المزارعين والعمال وربات البيوت في نظام الضمان الاجتماعي.

- ٩- ترى هذه الدراسة انه ينبغي ان تقوم المؤسسات الرسميه بوضع تشريعات وقوانين تعمل على تخفيض اجور الخدمات التي تقدم الى المسنين مثل المواصلات واستخدام مرافق الدوله في القطاعين العام والخاص مثل المنتزهات والمطاعم والمقاهي والفنادق والاماكن العامة الاخرى.
- ١٠- توصي هذه الدراسة بضرورة استخدام وسائل الاعلام بطريقه مثل لتعزيز الاتجاهات الايجابيه نحو فئة المسنين، من اجل لفت الرأي العام كي لا يقوم بمارسات سلبيه مثل التمييز ضدهم في العمل او التقاعد القسري او نعت مرحلة الشيخوخه بصفات سلبيه.
- ١١- العمل على وضع دستور اخلاقي او الحث على مبادئ اخلاقيه للتعامل مع المسنين بطريقه تؤكيد تلبية حاجاتهم الاساسيه في كافة ابعادها وتعطيهم المنزه والمكانه التي يستحقونها اعترافا بدورهم وعطائهم الذي لا ينقطع، والتاكيد على دور الاسره في احاطة المسنين فيها بالرعاية والاحترام.
- ١٢- اجراء الدراسات العلمية المسحية الشامله لمعرفة حالة المسنين في المجتمع، بحيث تتناول جميع الابعاد المتعلقة بفئة المسنين.
- ١٣- ضرورة الاخذ بعين الاعتبار او ضاع المسنين الصحية والاجتماعية عند وضع الخطط الاسكانيه والعمريه والمشاريع والانماط الاسكانية.
- ١٤- رفع قيمة المساعدات الشهريه المقدمه من قبل صندوق المعونة الوطنية لفئة المسنين في المجتمع.
- ١٥- ضرورة ان تعمل كل اسره على انشاء مكان خاص في البيت يستخدمه المسن بطريقته الخاص ويستضيف فيه اصدقاءه واقرائه.
- ١٦- ضرورة اقامة جمعيه وطنيه للعناية بالمسنين تطالب بحقوقهم، وتفتح العضوية لكافة ممثلي الجهات الرسميه المعنيه وممثلي الجهات التطوعيه، ومن المسنين انفسهم لتابعة القوانين والتشريعات المتعلقة بهم والمطالبه بحقوق المسنين في المجتمع والعمل على عدم التمييز بينهم وبين غيرهم في فرص العمل او اي امتيازات وحقوق اخرى.

## **الهوامش:**

- (١) وهذا الاهتمام يمكن الاستدلال عليه من خلال جهود الامم المتحدة في هذا المجال وكذلك جهود الهيئات الاقليمية والوطنية، انظر على سبيل المثال: تقرير الجمعية العالمية للشيخوخة، فيينا، ٢٦/ تموز/ يوليه - ٦ - آب / اغسطس ١٩٨٢، تقرير الجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، تنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة (تقرير الامين العام)، وكذلك اجتماع فريق الخبراء بشأن وضع السياسات والبرامج الخاصة بالمسنين في منطقة الاسكوا، فيينا، ١٧-٨/ ٢/ ١٩٩٣ م.
- (٢) انظر:- تقرير الجمعية العالمية للشيخوخة، فيينا، ٢٦ تموز/ يوليه - ٦ آب/ اغسطس ١٩٨٢، منشورات الامم المتحدة ، لفصل السادس، الفرع اف، ص. ٦.
- (٣) انظر: المرجع السابق، ص ٧.
- (٤) انظر : المرجع السابق ،ص ٦.
- (٥) انظر: دراسات وبحوث الحلقة الدراسية (نحو غد افضل للسادة المسنين في المجتمع الاردني) التي عقدت في عمان خلال الفترة من ١٨ - ٢١ / ١٢ / ١٩٨٩ والذى نظمها الاتحاد العام للجمعيات الخيرية بالتعاون مع الجامعة الاردنية.
- (٦) انظر: عاطف عضيبات." رصد وتفصيل اهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الريف الاردني: دراسة سوسيولوجية"

دراسة قدمت لندوة : تقديم الاداء التنموي في الريف العربي، التي نظمتها الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع المعهد الكندي للتنمية الدولية و منتدى الفكر العربي، عمان، ٤-٢١/١٩٩٠، وستنشر قريبا في كتاب حول الريف العربي . ١٩٩٣

(٧) انظر: احمد الربابعه، هجرة الريفيين من الاغور الشمالية الى مدينة اربد: دراسة في الهجرة الداخلية في الاردن، منشورات الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٨٢، ص ١٢٣.

(٨) انظر: محمد بشير شريم، **الشيخوخة: اسباب، تطور، جوانب،** جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ١٩٩٢، ص ٤٧.

(٩) انظر الدراسة التي اعدها قسم الدراسات في الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الاردن والتي عرضت في الحلقة الدراسية " نحو غد افضل للمسنين في المجتمع الاردني" والتي نظمها الاتحاد العام للجمعيات الخيرية بالتعاون مع الجامعة الاردنية، عمان، ١٨-٢١/١٢/١٩٨٩، ص ٥.

(١٠) انظر: خليل الفاعوري. " دور صندوق المعونة الوطنية في تأمين مستقبل افضل للسادة المسنين في الاردن" دراسة قدمت للحلقة الدراسية " نحو غد افضل للمسنين في المجتمع الاردني" ، والتي نظمها الاتحاد العام للجمعيات الخيرية بالتعاون مع الجامعة الاردنية، عمان، ١٨-٢١/٢/١٩٨٩، ص ٧-٩ ..